

الرفاعي بأول حديث منذ عقود بعد ترديد اسم طاهر المصري كمرشح لتولي موقعه؛ الأردن: مجلس الأعيان يستثني أعضائه والنواب من الذمة المالية

عمان - «القدس العربي»

من يسام الجدارين:

الرجس يريد صداقة والبعض لا يريد صداقة، لكن بكل الأحوال أصبح مجلس الأعيان الأردني هو الملك الشائك في اللحظة الراهنة بعد تزامن غريب ولا يمكن تبريره ببساطة بين الأقاويل التي تتحدث عن قرب تعيين السياسي المخضرم طاهر المصري رئيساً لمجلس الأعيان الحالي وبين أول ظهور علني وصحافي لرئيس المجلس المخضرم زيد الرفاعي منذ حوالي أربعين عاماً عبر إحدى الصحف المحلية.

تتعرف بالصدف بل تتعترف بتفسيرها وتاويلها وفقاً للاهواء والذاجات لا يمكن فهم الدافع الأساسي الذي حركه الرئيس الرفاعي ونفسه لأول مرة للدلاء بحديث سياسي شامل على المستوى الصحافي مختاراً حصرياً صحيفة «الغد» اليومية لكي يقدم رؤيته وفتواه في كل القضايا الساخنة محلياً.

والرفاعي يعمل في بؤرة القرار والمطبخ السياسي منذ أربعين عاماً فعلاً ولم يسبق له على الإطلاق أن مارس لعبة الصحافة والإعلام، فالرجل مستكتم جداً ويؤمن بالكوئيس ولا يحب الصحافة والصحافيين وزاهد بالأضواء ولا يعبر علناً عن مواقفه ورائته بالعادة وخلافاً لذلك فهو رجل دولة باعتراف حلفائه وخصومه السياسيين وهو بالتصنيف الليبرالي القائد المركزي للحرص القديم وللتوجهات المحافظة في الإدارة والسياسة.

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول ان خروج الرفاعي العلني للصحافة هو حدث سياسي نخبوي بحد ذاته قد يقود الى استنتاجات محددة اذا ما تراقق مع الاقاويل والشائعات عن قرب تغيير رئاسة مجلس الأعيان وعن استعداد البلاد لرحلة جديدة فيما يتعلق بخارطة النخبة ولا أحد يعرف بصورة دقيقة كيف دخل اسم طاهر المصري على

الخط فهو عضو في مجلس الأعيان ورقم اساسي في معادلة السياسة الوطنية والمحلية وفرصة رئاسة الأعيان حورية بين يديه اذا ما تقرر فعلاً انتقال الرفاعي لتوقع اخر او خروجه من موقعه الحالي واذا ما تقرر اختيار رئيس جديد للأعيان من بينهم وليس من خارجهم.

والمصري ايضاً يتجنب الزحام بدوره ويكتفي بالوقار والهيبة والدور الايجابي الذي يقوم به عادة بعيداً عن صالونات السياسة والتخندق والتخندق المضاد ولعبة الاستقطاب وبهذا المعنى يرضحه الكثيرون دوماً للعب دور في المستقبل القريب سواء في مجلس الأعيان او في مواقع اخرى.

لكن الاهم ان هذا التزامن في الاحداث تحت عنوان مجلس الأعيان عمان الحدث الابرز خلال اليومين الماضيين على المستوى التخيوي خصوصاً وان اللجنة القانونية في المجلس اتخذت موقفاً مثيراً للجدل امس الاول يماثل الموقف المتأوف للرئيس الرفاعي من قصة قديمة اسمها قانون «اشهار الذمة» فقد قررت قانونية الأعيان استثناء اعضاء مجلسي الأعيان والنواب من كشوفات اشهار الذمة الامر الذي يثير الجدل فعلاً بسبب سعي الأعيان لتمييز انفسهم عن بقية افراد المجتمع وعن بقية الطيف السياسي الوزاري ويشكل لا يتسجم مع جوهر عملية الإصلاح ومبادئ الشفافية والسلوك الديمقراطي.

وقد تسبب موقف لجنة الأعيان بصدمة في اوساط العمل المدني والقطبي والحزبي وحتى النيابي لان فكرة استثناء اعضاء المجلس من اجراءات اشهار الذمة فكرة غير مقبولة شعبياً ولا يمكن تبريرها او الدفاع عنها وهي فكرة لا تتسجم فوق ذلك مع مسرعات الخطاب الملكي الاصلاحى والعيارات المتوارثة حول مكافحة الفساد والشفافية. والغريب ان مجلس النواب لا يشارك الأعيان بقناعاته، فالنواب وعندما درسوا قانون اشهار الذمة قرروا شمول انفسهم بالاجراءات خلافاً لما رآه قانونية

الأعيان التي خالفت النواب في موقفهم وقررت استثناءهم مع الأعيان والقضاة الكبار من كشوفات الذمة المالية الشخصية. وليس سرا في هذا الصدد بان ما القرنة للجنة القانونية في مجلس الأعيان يمثل حرفياً الموقف المنقول والمألوف عن الرئيس الرفاعي مما يوحي بان الرجل تمكن من انتزاع بعض الأعيان بنصواته حول قانون اشهار الذمة في خطوة لا تسيء فقط لبادئ الشفافية لكنها تكلس شعبية الأعيان وتطرح التساؤلات حول خلفيات هذا الموقف. وعن الواضح ان الحكومة وكما يصدر من تعبيرات عن وسطها ليست مع الأعيان في موقفهم الجديد فاي من اعضاء مجلس الوزراء لا يتقبل فكرة شمول الوزير باجراءات اشهار الذمة واستثناء عضو مجلس الأعيان والثائب بمعنى تحصيلهم من هذه الاجراءات لكن الحكومة ولاسباب مغمومة تحجم عن التدخل في الموضوع وتعتبر ان القصة داخلية ولها علاقة بسلمة التشريع.

ومع وجود خلافات اصبحت علنية بين الأعيان والنواب بخصوص قانون اشهار الذمة يصبح مستقبل هذا القانون رهناً بكفاءة وقسرة النواب في ادارة الموقف والدفاع عن قناعاتهم فإذا اصغر مجلس النواب على شمول الأعيان والنواب بالاجراءات سيعود مشروع القانون لمجلس الأعيان بعد القرار اصلاً واذا اصغر الأعيان من جانبهم على موقفهم فالاستحقاق الدستوري يقود بجلسة مشتركة للمجلسين تقرر مصير القانون لكن على مستوى الدولة واجتمعتها يفترض ان تكون اجراءات اشهار الذمة والشفافية المالية لكبار السياسيين والمسؤولين ورموز المجتمع مسألة ذات اجماع وطني ولا يجوز الخلاف عليها، وهو خلاف تسبب به الان مجلس الأعيان.

والحجة التي استخدمها الرفاعي في دفاعه عن موقفه هي ان اعضاء الأعيان والنواب ليسوا جزءاً في السلطة التنفيذية وبالتالي فنزلت عنهم قد لا تكون محل سؤال خصوصاً وان وظيفة سلطة التشريع مراقبة

سلطة التنفيذ لكن قدمت حجة القوى في تبرير الموقف على شامش اجتماعات قانون الأعيان حيث استندت اللجنة في تعديلاتها الى قرار سابق للمجلس العالي لتفسير الدستور الفتى بعدم دستورية تعديلات سابقة على القانون من بينها شمول رئيسي واطباء مجلسي الامة باجراءات اشهار الذمة. ومن الواضح ان المجلس الحالي لتفسير الدستور تقدم بفكواه الدستورية بناء على سؤال وجه له من مجلس الأعيان حول ثغرة وردت في التعديلات القانون ونجت عنها فتوى المجلس العالي التي لا يشوبها في الواقع اي خلل لكن ما يجري برأي المراقبين استهلال سياسي مبرمج للثغرة ما في التعديلات لصالح موقف غريب وخارج السياق تميزت به لجنة القانون في مجلس الأعيان فقط بدون بقية الهيئات والمؤسسات الوطنية.

وحتى توصية اللجنة المشار اليها يمكن ان تلاقي معارضة قوية من بعض رموز الاصلاح والتفسير داخل مجلس الأعيان وهو ما يستعد له فعلاً بعض الأعيان الجدد فكل المؤمنين بفكرة التفسير يحتقدون بان الحفاظ على مصداقية الخطاب الديمقراطي الاصلاحى يتطلب الافراج عن قانون اشهار الذمة وشمول الجميع بدون استثناءات فيه خصوصاً وان هذا القانون من الأدوات الاساسية والمركزية في تكريس القناعة عن الشفافية ومكافحة الفساد.

ويشار الى ان بنود القانون تجبر من يعمل في الوظيفة العامة او في العمل العام على التقدم بكشف مفصل حول اصوله المالية واصول اولاده وزوجته حتى يضمن الشروع عند مقارنات ما بين الفترة السابقة للعمل الرسمي وما بين الفترة اللاحقة وحتى يضمن اقتناع الشارع بمصداقية خطاب الدولة حول الشفافية المالية الادارية وفيما تجمع الدولة بمؤسساتها على ذلك يقرر مجلس الأعيان التفريد خارج السرب وهي مسألة يعتقد بانها ستكون اساسية في جعل المشهد الجدل المتنامي خلال الاسابيع القليلة المقبلة.